

الفصل السابع عشر

إذا أردت التحدث إلى أحد البشر، اضغط على الزر رقم 1

لو كان هناك قاسم مشترك أعظم يربط بين صفحات هذا الكتاب لكان فكرة أن العولمة هي كل شيء وعكسه. إنها قد تكسب قوة مذهلة وقد تكون قوة قهر مذهلة أيضاً. وقد تؤدي إلى الديمقراطية في الفرص والديموقراطية في الفرع. إنها تزيد من حجم الحيتان ومن قوة الأسماك الصغيرة. إنها تترك وراءها أسرع وأسرع، وتلحق بك أسرع وأسرع. وهي حين تجعل الثقافات متجانسة تمكن الناس أيضاً من نشر فرديتها الفذة على نحو أبعد وأوسع. إنها تجعلنا نرغب في النضال من أجل السيارة ليكساس بقوة أكبر من أى وقت مضى والتشبث بشجرة زيتوننا بإحكام أكبر من أى وقت مضى. إنها تمكننا من الوصول إلى العالم كما لم يحدث من قبل وتمكن العالم أيضاً من الوصول إلى كل منا كما لم يحدث من قبل.

وقد حاولت أن أثبت في هذا الكتاب أنه منذ البدايات الأولى للعولمة كنظام دولي ظلت الدول والمجتمعات المختلفة تتأرجح ما بين الانجذاب إلى مزاياها والرفض لمساوئها. وقد ظلت العولمة باستمرار وحتى الآن، وفي موجات المد والجزر ما بين العولمة والردة ضدها، لها اليد العليا في كل دولة كبرى التحمت بهذا النظام. ولم

تنجح الردة ضد العولمة فى الاستيلاء على السلطة فى أى دولة كبرى، ولم تصل شعبية الردة ضد العولمة فى أى دولة كبرى إلى الحد الذى يجعل هذه الدولة راغبة فى تقويض النظام بأسره - مثلما فعلت إمبراطورية النمسا والمجر قبل الحرب العالمية الأولى أو ألمانيا واليابان قبل الحرب العالمية الثانية.

فهل سىظل الحال على هذا النحو؟ وهل يستحيل التراجع عن العولمة؟ تقديرى الشخصى يقول لى إنه يستحيل «تقريباً» التراجع عنها. لماذا أقول «تقريباً» يستحيل التراجع عنها، ولا أقولها صريحة واضحة إنه يستحيل التراجع عنها؟ العولمة يصعب كثيراً التراجع عنها لأنها مدفوعة بطموحات بشرية هائلة القوة نحو مستويات أعلى للمعيشة من ناحية، وبتكنولوجيات هائلة القوة تعمل على إحداث المزيد والمزيد من التكامل بيننا كل يوم من ناحية أخرى، سواء أعجبنا ذلك أم لا. وقد يكون من الممكن نظرياً كبت هذه الطموحات وهذه التكنولوجيات، ولكن ذلك باهظ الثمن بالنسبة لتطور أى مجتمع ولن يتحقق إلا ببناء أسوار أكثر ارتفاعاً وأكثر سمكاً. ولا أعتقد أنه من المحتمل أن يحدث فى أى مكان فى العالم، ولكنه ممكن الحدوث. ممكن الحدوث إذا تجاوز النظام الحدود بحيث لا تشعر الأقلية المحرومة وحدها بالظلم بل تشعر به أيضاً الأغلبية الكبيرة فى الدول الكبيرة.

وتعتبر العولمة، إلى حد ما، هى التهديد الأكبر للعولمة. ذلك أن النظام قد يحتوى على بذور تدميره لذاته. وفيما يلى الطرق الخمس التى يمكن لنظام العولمة بواسطتها أن يطلق العنان لنزواته أو أن يصبح شديد القهر بدرجة تجعل أغليات كبيرة فى عدد كبير من الدول الكبيرة تشعر بأنها خاسرة ومن ثم تهدد استمرار بقاء النظام برتمه.

إنها فقط مفرطة في المشقة

عندما كنت في زيارة بانكوك، في أثناء الاضطرابات الاقتصادية التي حدثت في تايلاند في عام 1997، كنت أتحدث إلى دبلوماسي أمريكي هناك عما تعنيه هذه النكسة لتايلاند. كنا نتحدث تحديداً عن كل الأشياء التي يتعين على تايلاند القيام بها في فترة وجيزة من الزمن حتى تعود ببرمجياتها ونظم تشغيلها إلى السرعة المطلوبة للنجاح في لعبة العولة. فعرض الدبلوماسي قائمة كاملة بالأشياء المطلوب تنظيفها، وعندما انتهى منها، قلت له: «أتعلم أننا نطلب من تايلاند أن تفعل على مدى عشرين عاماً ما فعلته الولايات المتحدة في مائتي عام».

رد قائلاً وهو يهز رأسه بما يعنى أنني فهمت خطأ قصده، «لا، لا. إننا لا نطلب إليهم أن يفعلوها في عشرين عاماً.... إننا نطلب إليهم أن يفعلوها في عام واحد».

لقد أصبح واضحاً الآن أن قوة أي دولة ومكانتها في حقبة العولة ستكون، من ناحية، هي مدى قدرتها ورغبتها في تطوير البرمجيات ونظم التشغيل الصحيحة اللازمة للنجاح. ولكن ماذا لو ثبت أن عملية تطوير هذه المؤسسات، وتحرير الأسواق، وارتداء قميص القيد الذهبي مفرطة في المشقة لكثير من الدول الكبيرة؟ فلئن كان بمقدور السياسيين وأتباعهم تحمل الكثير من الآلام والتكشف من أجل الوصول إلى عالم ديزني، فهناك حدود. لقد قال هنري كيسنجر ذات مرة في هذا الصدد، إن القادة السياسيين «لا يستطيعون الصمود دعاةً للتكشف الدائم تقريباً على أساس التوجيهات المفروضة من الخارج». فقد يستغرق بناء البرمجيات وقتاً طويلاً، وقد يستغرق تشكيل دولتك على النحو السليم الذي يجعلها تلتحم وتتفاعل مع القطيع الإلكتروني وقتاً طويلاً، وربما لا تستطيع بعض الدول احتمال هذه المهمة سياسياً واقتصادياً - على الأقل في الإطار الزمني الذي يبدو أن القطيع يطالب به. وقد لا يستطيع آخرون

احتماله ثقافياً. فالثقافات تتغير ببطء. ومن الأسهل كثيراً تطوير طراز جديد من السيارة ليكساس عن استنباط أنواع جديدة من شجر الزيتون، الذى يمكن أن يستغرق أجيالاً.

لو آرخ المرء لنظام العوامة اليوم منذ سقوط سور برلين، فقد يستطيع القول بأن النظام يشرف على الدخول فى عقده الثانى. وما شهدناه فى العقد الأول لنظام العوامة هو ما يحدث عندما يتعذر على بعض الدول الصغيرة - مثل البوسنة وألبانيا والجزائر وصربيا وسوريا وكثير من الدول الإفريقية - إجراء هذا التحول. غير أن هذه الدول ضعيفة وصغيرة إلى درجة أن كل ما يفعله النظام حيالها هو بناء جدار مانع لانتشار النيران حولها.

بيد أنه مع دخولنا إلى العقد الثانى، يواجهنا سؤال أكثر أهمية: ماذا سيحدث لو أخفقت فى إجراء هذا التحول دولة كبيرة جداً، مثل روسيا أو الصين أو اليابان، ناهيك عن إندونيسيا أو البرازيل أو حتى بعض الدول الأعضاء فى الاتحاد النقدى الأوروبى؟ ماذا لو وجدت أن ارتداء قميص القيد الذهبى مؤلم بشدة، أو أن مجتمعاتها لا تستطيع مجرد إجراء هذا التحول الثقافى والسياسى والاقتصادى إلى رأسمالية شومبيتر التى تتسم بالقسوة وعدم المواردية، والتى تعدم فيها الشركات الخاسرة رمية بالرصاص ولا تضع لها أجهزة التنفس الصناعى لسنوات دون انقطاع. ربما جعلت الديموقراطيات الثلاث من انهيار اقتصاد الاتحاد السوفيتى والحقبة الشيوعية فى الصين أمراً محتوماً. وربما جعلت من انهيار نظم الحكم الفاسدة فى ألبانيا أو إندونيسيا أمراً محتوماً. وربما جعلت من انهيار النظام الاقتصادى اليابانى الذى يدار بالتلاعب ويفرط فى الحماية أمراً محتوماً. ولكن ذلك لا يعنى أن نجاحهم فى نظام العوامة الجديد أمر محتوم.

دعنا نلقى نظرة فاحصة على الدول الثلاث الأكثر أهمية من بين هذه الدول اليوم، وهى روسيا والصين واليابان. فما الذى تراه عندما تفحصها عن كثب؟ إن ما

أراه هو ثلاث من الدول الأمم الكبيرة والقوية، التي تبدو من الخارج مثل مصارع يزن 280 رطلاً، مفتول العضلات، ولكن من الداخل، تعاني كل منها من مرض احتقان القلب. أى أن قلوبها - وهي نظم تشغيلها وبرمجياتها المسئولة عن ضخ الدماء في عضلاتها الصناعية - معوقة وتضخ كمية كبيرة جداً من الدماء إلى أقدامها وكمية غير كافية من الدماء إلى رؤوسها وغيرها من المناطق. فروسيا تحتاج إلى عملية زرع أعضاء كاملة. والصين تحتاج إلى تحويلة خماسية الأفرع. أما اليابان فتحتاج إلى علاج دوائي جذري لخفض نسبة الكوليسترول. [قد لا تحتاج دول مثل فرنسا أو ألمانيا أو غيرها من دول أوروبا الغربية مثل هذا العلاج الجذري تماماً، ولكنها قد تحتاج إلى نظام غذائي يخلو من الدهون إذا كان لها أن تهيب نفسها لارتداء قميص القيد الذهبي الخاص بها - وهو الاتحاد النقدي الأوروبي. وسوف يكون هذا النظام الغذائي مؤلماً في بعض الأحيان، وسوف يقتضى بعض التغييرات الحقيقية في أسلوب الحياة، وهو الأمر الذى يجعل مؤازرة الاتحاد النقدي الأوروبي والعملة الموحدة سياسياً أكثر مما يدرك كثيرون من الناس].

غير أن قادة هذه الدول وأجواءها السياسية تقاوم جميعاً مثل هذا العلاج الجذري. لقد نشأت في عصر كانت أكبر التهديدات الخارجية لأمريكا فيه هي القوة العسكرية لروسيا والصين والقوة الاقتصادية لليابان. غير أنني أظن أن ابنتي اللتين تبلغان من العمر عشر سنوات وثلاث عشرة سنة، سوف تكبران في عالم سوف تأتى فيه أكبر التهديدات لأمريكا من الضعف العسكرى لروسيا والصين والضعف الاقتصادى لليابان. وسوف يكون التأقلم مع مثل هذا النظام الجديد شديد الصعوبة بالنسبة لهذه الدول الثلاث جميعاً. وما لا شك فيه أن هذه الدول مختلفة، والتحديات التي تواجهها مختلفة، ولكن هذا الاختلاف ليس كما تظن.

وإليكم هذا السر الصغير: لقد كان الاقتصاد اليابانى دائماً شيوعياً أكثر منه رأسمالياً. لقد ظل وولت موسبيرج، الكاتب المتخصص فى التكنولوجيا فى صحيفة

وول ستريت جورنال يردد القول بأن «اليابان هي أكثر الدول الشيوعية نجاحاً في العالم». والواقع أنها الدولة الوحيدة التي نجحت فيها الشيوعية حقاً. فطوال الحرب الباردة، سيطر على اليابان حزب واحد، هو الحزب الديمقراطي الليبرالى. وفى حين كان هذا الحزب يحكم اليابان، كانت هناك مجموعة من الأسماء، من الصفوة البيروقراطية هي التى تدير البلاد، تماماً مثلما كان الحال فى روسيا والصين. كانت هذه الصفوة البيروقراطية هي التى تحدد غالباً كيفية تخصيص الموارد. وكانت وسائل الإعلام فى اليابان سهلة الانقياد إلى حد بعيد، وكانت موجهة بالضرورة من جانب الحكومة، رغم أنها غير خاضعة رسمياً لها. وفى اليابان شعب شديد الطاعة، ويتكبد غير المطيعين تكاليف باهظة. ولا ينفى غير المطيعين إلى معسكرات العمل الجماعى الروسية وإنما ينفون فى سيبيريا الداخلية الخاصة بهم. وفى اليابان يطلق على غير المطيعين صفة «المادوجيوازوكو Madogiwazoku» التى تترجم إلى «الجمع الذى ينظر إلى خارج النافذة»، فغالباً كانت تخصص لهؤلاء مقاعد تواجه النافذة وكان الآخرون يجتنبونهم أساساً. كان هذا الشعب المطيع على استعداد لتقبل ساعات عمل طويلة فى مقابل مستوى معيشة أخذ فى الارتفاع، وعقود للعمل مدى الحياة، وحد معين من الاستقرار فى الحياة. وفرضت اليابان برنامجاً للدخار يجبر الأفراد والشركات على الادخار والاستثمار لا على الاستهلاك. ولو حققت الشيوعية السوفيتية نصف نجاح الشيوعية اليابانية لما خسرت موسكو قط الحرب الباردة.

وبطبيعة الحال، هناك شىء من المبالغة والنفاق فى ذلك. فالاقتصاد اليابانى به أيضاً عنصر السوق الحرة. فهناك ثلث الاقتصاد اليابانى اليوم عبارة عن مشروعات امتيازات شديدة التفوق تتنافس على المستوى العالمى مثل شركة سونى وميتسوبيشى وكانون وليكساس. وهذه تعتبر من أفضل الشركات فى العالم زودت اليابان بمدخرات هائلة. وقد كانت هذه المدخرات حماية للثلاثين الآخرين من الاقتصاد اليابانى - ذلك

القطاع الشيوعي، المكون من الشركات المتفخخة والمتصلبة ودينامورية الحجم التي صمدت على مدى سنوات بفضل الحواجز الحمائية التي نصبتها دولة الحزب الواحد في اليابان. لقد حققت اليابان من الحرب الباردة مدخرات ساعدت على اجتياز العقد الأول من العولمة بدون أن تغرق - حتى وإن ظل نموها الاقتصادي راکداً تقريباً منذ عام 1992. وذلك على عكس كوريا التي اتخذت لنفسها النموذج الياباني، ولكن لم تتراكم لديها المدخرات التي كانت لدى اليابان عندما انهارت كل الأسواق. ولذلك كان على كوريا أن تكابد آلام وقسوة عملية التكيف دون أن يكون لديها الوقت الكافي للاستعداد لذلك.

وفي النهاية، إذا كان لليابان أن تجتنب الركود الدائم، فلا بد لها من «خصخصة» القطاع الشيوعي من الاقتصاد الياباني تماماً مثلما فعلت الصين وروسيا. لا بد من التخلص تماماً من الشركات والبنوك المتعثرة ونقل رأسمالها الميت إلى شركات أخرى أكثر كفاءة. ويقول لنا التاريخ الياباني إن اليابان قادرة على التغيير والتكيف مع النظم الجديدة، ولكن فقط بعد أن تصل إلى نقطة الأزمة التي تحرر يدها بالقوة. ولست أشك في أن اليابان يمكن أن تعود قوة اقتصادية هائلة مرة أخرى، ولكن فقط بعد أن تجتاز بعض التعديلات الاجتماعية والسياسية والثقافية المؤلمة. لنأخذ مثلاً واحداً فقط من التقاليد اليابانية البسيطة: تتألف جميع مجالس إدارات كل شركة عامة تقريباً في اليابان - باستثناء أشد الشركات تفوقاً وسيراً على النظام الأمريكي، مثل شركة سوني - من المديرين التنفيذيين المتقاعدين والحاليين في الشركة، ولا حيلة لحملة الأسهم في ذلك تقريباً. ولا وجود تقريباً لنظام الأعضاء المستقلين الخارجيين في مجلس الإدارة. ولا سبيل إلى أن يدفع هذا النظام الكامن بأى حال من الأحوال التغيير وينفذ التدمير الخلاق بالسرعة المطلوبة للعقد القادم. فهل ستقوم اليابان في النهاية بعملية التكيف؟ يجب عليها. ولكن ذلك لن يتحقق بدون اضطرابات.

أما أمريكا فهي مجتمع فيه توافق شديد بين معاييرها الثقافية – المرونة والشفافية – ومعايير العمل التي تحظى بأعظم التقدير فى نظام العولة – وهى المرونة والشفافية. وليس لدى اليابان هذا التوافق. فلديها تراث من السرية والغموض ونظام اشتهر بالصرامة. وكلما زاد التباين بين المعايير الثقافية للدولة ومعايير نظام العولة، زادت شدة آلام التكيف معها. فى العالم الإسلامى، سوف تسدل النساء الوردات النقاب الشخصى فوق وجوههن لكى يفصل بينهن وبين العالم. أما اليابان فهى جزيرة بأسرها ترتدى النقاب. إنه نقاب شديد الشفافية وأحياناً تصعب رؤيته، ولكنه موجود، ويحجب الكثير عن العالم أكثر مما يعتقد الزائر غير المدقق.

الصين أيضاً ستواجه عملية تكيف صعبة – لا لأسباب حضارية ولكن لأسباب سياسية. فالصين لديها الإرادة، ولكنها فقط لا تعرف الطريق. والخطأ الأكبر الذى يرتكبه الاستراتيجيون هو الاعتقاد بأن الصين سوف تنمو اقتصادياً وعسكرياً على خط مستقيم من المكان الذى تقف عنده الآن إلى نقطة تبعد عشرين عاماً من الآن، ويفترض أنها عندها ستنافس الولايات المتحدة وتصبح قوة عظمى نداء لها. لا أعتقد ذلك.

لا تفهمنى خطأً. فربما تصبح الصين على مدى عشرين عاماً قوة اقتصادية وعسكرية قادرة على منافسة الولايات المتحدة – ولكنها لن تصل إلى هذه النقطة فى خط مستقيم. فهناك نتوء ضخم يحد من السرعة على الطريق ويجب عليها اجتيازه أولاً. فما زال هناك الآن نحو 40 فى المائة من الاقتصاد الصينى يتكون من صناعات وبنوك مملوكة للدولة، والكثير منها مفلس أو غير منتج. والطريقة الوحيدة التى تستطيع بها الصين رعاية ملايين الصينيين الذين يعملون فى هذه الشركات هى خصخصتها، وإغلاق ودمج الشركات الضعيفة ثم توجيه رأس المال إلى الشركات التى تحقق الكفاءة والأرباح. والطريقة الوحيدة التى تستطيع بها الصين تنفيذ ذلك بدون إحداث موجة من البطالة على نطاق واسع هى جذب استثمارات أجنبية مكثفة.

وليس هناك من شك في أن الصين قد اجتذبت الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصانع ثابتة، ولكن عملتها ليست قابلة للتحويل بالكامل، وليس لديها سوق للأسهم أو السندات يستطيع الأجانب اللعب فيها بحرية. وما زالت الصين تأخذ بالرأسمالية المتهاونة، التي بدأت في العمل على طرد الكثيرين من المستثمرين الأجانب. هذا بالإضافة إلى أن الحزب الشيوعي في الصين يدير أساساً سلسلة من الأعمال التجارية والخطط الفاسدة ليحتفظ لنفسه بقدر جيد من التمويل والحماية. وقد تركزت الأضواء في أكتوبر 1998 على مثال واحد لهذا الفساد الرسمي واسع النطاق في الصين، في تقرير عن مشتريات دولة الصين من الحبوب. وقد كشف هذا التقرير عن تخصيص 65 مليون دولار لشراء الحبوب من المزارعين منذ عام 1992، ثم اختفاء 25 مليون دولار منها، أي نحو 40 في المائة. تقول مجلة تايم (عدد 2 نوفمبر 1998) لقد اكتشف المحققون أن المسؤولين في الحكومة أنفقوا معظم الأموال المفقودة في مظاهر الرفاهية، والصفقات التجارية المستقبلية، والمشتريات من السيارات والتليفونات المحمولة. ويتمثل المأزق الذي تمر به الصين في أنها لا تستطيع جذب رأس المال الكافي من القطيع الإلكتروني لتحويلها إلى نصف الاقتصاد الصيني المملوك للدولة المفلس، دون تحديث نظام التشغيل لديها برتمته من نظام تشغيل رأس المال 1.0 إلى 6.0، وأيضاً دون إدخال برمجيات لحكم القانون الحقيقي. وذلك سوف يتصادم ويتناطح مع عادات ومصالح الحزب الحاكم الفاسد في الصين.

ولهذا السبب فأنت لا تستطيع رسم خط مستقيم من النقطة التي تقف فيها الصين اليوم إلى النقطة التي تريد الوصول إليها في عشرين عاماً ثم تفترض فقط أنها سوف تصبح نظاماً سلطوياً أكثر وأكثر ثراء مع استمرار الحزب الشيوعي الحاكم على ما هو عليه اليوم. هذا هراء. فعند نقطة معينة، إما أن لا تصبح الصين أكثر ثراء وإما أن لا تكون دولة سلطوية كما هي الآن، ولكن شيئاً ما سيحدث، لأن ما تستطيع الحكومة

الصينية الفرار به الآن يختلف أشد الاختلاف عما تستطيع الفرار به إذا تكاملت تماماً مع القطيع. أما أولئك الذين يعتقدون عكس ذلك فيرتكبون خطأ الاستماع كثيراً للقادة الصينيين، ولا ينظرون إليهم ولا إلى التحديات الهائلة التي ستواجهها الصين في إطار نظام العوامة. ولن يكون التحول في الصين عملية يسيرة. فعندما يصطدم 1.2 مليار نسمة يسيرون بسرعة 80 ميلاً في الساعة بنتوء الحد من السرعة، فسوف يختل توازن العالم بأسره.

ويصدق هذا على روسيا بل وأكثر من ذلك، لأنها تنطلق من قاعدة تنخفض كثيراً عن الصين واليابان.

بلا شك، تظل روسيا دولة شديدة التسليح، ولديها أسلحة نووية. ولكنها الآن بعد أن تكاملت مع نظام العوامة، فإن ضعفها، وليس قوتها، هو الذى يمثل خطراً مباشراً للاستقرار العالمى، وسوف يظل كذلك لبعض الوقت. فعندما تهاوى الاقتصاد الروسى فى أغسطس 1998، أطلق تأثيراً مالياً ضاراً تسبب فى خسائر للمؤسسات المالية الغربية فى شهر واحد يفوق سبعين سنة من الشيوعية الروسية. غير أن بعض السياسيين والمحللين للسياسات الخارجية وقعوا فى حب الحرب الباردة إلى درجة أنهم لا يستطيعون رؤية روسيا اليوم إلا كاتحاد سوفيتى ولا النظام الدولى اليوم إلا كحرب باردة. ومما يثير الدهشة أن يرى المرء ألمانيا النازية، التى شنت حرباً ضد العالم وقضت على ستة ملايين يهودى، قد تحولت فى جيلين إلى ديموقراطية مزدهرة تعتبر من أكثر الديمقراطيات حيوية فى العالم. ولكن ما زال أنصار الحرب الباردة يعاملون روسيا كدولة غير قادرة على التغيير وأنه مقدر لها بالفطرة أن تظل العدو السياسى الجغرافى لأمريكا - إلى الأبد.

كلا، يجب علينا أن لا نعامل روسيا الآن مثل كندا، لمجرد أنها نظمت انتخابات واحدة ولأن بوريس يلتسين تعلم كيف يعتلى موجه الإنترنت. إنها دولة كبيرة، ولها

تاريخ كبير، وبها مخزون كبير من الأسلحة النووية، وسوف تستمر في تنافسها مع الولايات المتحدة على النفوذ، مثل أى قوة كبرى. ولكن ذلك يصدق أيضاً على فرنسا. إن روسيا لم تعد هي الاتحاد السوفيتي. إنها أمة تمر وسط مرحلة انتقالية غير مؤكدة تجرى في إطار نظام دولي شديد الاختلاف. قد تكون روسيا غير قادرة على إنجاز التحول إلى نظام تشغيل رأس المال 1.0، ناهيك عن نظام تشغيل رأس المال 6.0، ولكنها ليس مقدرراً لها أن لا تتمكن من ذلك، وكما هو الحال مع الصين واليابان، لنا في المرحلة الانتقالية الروسية مخاطر كبيرة - لا نستطيع أن نحددها، ولكننا نستطيع التأثير فيها. وهذا هو سبب معارضتي لتوسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو NATO). ففي نظام العولمة، تعتبر أخطر المشكلات التي تهدد الولايات المتحدة هي مبيعات الرؤوس النووية في السوق السوداء، وتخفيض الصواريخ النووية الاستراتيجية، والانحطاط البيئي، واحتواء الدول المارقة مثل العراق أو كوريا الشمالية، والفيروسات المالية. ولا تستطيع الولايات المتحدة التصدي لهذه المشكلات بفاعلية بدون تعاون مع دولة روسية مستقرة وديموقراطية بدرجة معقولة. ولذلك يجب أن يكون أهم أولوياتنا حشد التعاون الروسي معنا وفعل كل ما بوسعنا من أجل دفع الإصلاح السياسي هناك - وليس توسيع الناتو الذي لن يؤدي إلا إلى تقويض التعاون مع موسكو.

في مطلع عام 1998، كنت جالساً في مكتب كاريل كوفوندا نائب وزير خارجية جمهورية التشيك في براج. وفي أثناء شرحه شديد البلاغة للسبب في ضرورة توسيع الناتو ليضم جمهورية التشيك، حكى لي مازحاً كيف أن العولمة تؤثر في الحي الذي يسكنه، وفي جمهورية التشيك بوجه عام.

قال كوفوندا: «إنني أجد متعة في المناخ الدولي الذي أصبح لدينا هنا الآن بعد أن انتهت الحرب الباردة وانفتحت جمهورية التشيك على العالم. فطفلي يذهب إلى حضانة مع طفلة صغيرة من كوريا وأطفال من كرواتيا والبوسنة. والآن أشتري بقالتى

من منتجات صينية تباع عند الخضري المجاور. ولكن الجانب السلبي في الأمر هو أن هناك بعض أعضاء المافيا الأوكرانيين يسكنون في المبنى المجاور. كل ذلك يحدث في ضاحيتي الصغيرة خارج براج. كما أن هناك بعض الشكوك والإنزعاج المتزايد هنا إزاء الزيادة الخطيرة في عدد الأجانب الذين يعيشون الآن في هذا البلد بصورة غير قانونية، ويعملون في هذا البلد بصورة غير قانونية، ويتاجرون في هذا البلد بصورة غير قانونية، ويقومون بالأعمال هنا في هذا البلد بصورة غير قانونية - سواء في المناطق الريفية أو في قلب العاصمة براج ذاتها. إنك تجد العولة بجانبها في جمهورية التشيك اليوم، وبما أننا نقع على مفترق الطرق في أوروبا فإننا نكون أول محطة لكثيرين من المهاجرين غير القانونيين من الشرق إلى الغرب، ومع ذلك، فإنه من الناحية الأخرى، ما زالت حدودنا مع ألمانيا حتى الآن أقل انفتاحاً. ويوجد فوق مكثبي تقرير شديد السرية حول الجريمة الدولية المنظمة والأنشطة الإجرامية في هذا البلد. ففي الماضي وفي ظل الحكم الشيوعي لم يكن الكثير من ذلك ليحدث قط. وعندما كان الشيوعيون في السلطة هنا كان يتعذر عليك، في معظم الأحوال، الحصول على تأشيرة دخول إلى هذا البلد أما الآن فإنك حتى لا تحتاج إلى تأشيرة دخول. إذ إن مكنم الخطر هنا في تهريب أجزاء من أسلحة نووية ومادة انشطارية. لقد ألقينا القبض على أشخاص يهربون مادة انشطارية من أماكن تقع في شرقنا وجنوبنا. تلك هي أنواع الأخطار التي لا يقدر مداها السكان بوجه عام » .

أومات برأسي موافقاً، وعازفاً عن سؤاله عما يعتقد أنه مصدر تسرب كل هذه المادة الانشطارية الخطيرة، وماذا ينوي لحل هذه المشكلة، في حين تستبعد روسيا عن طريق توسيع حلف الناتو.

ما زال هناك في روسيا والصين واليابان زعماء من جيل الحرب الباردة يحاولون إدارة الفترة الانتقالية إلى حقبة العولة، وهم ببساطة في كثير من الأحوال ليس لديهم

الأدوات. وربما يكون علينا انتظار أن يصل إلى السلطة في تلك الدول من يطلق عليهم روبرت هورماتس اسم «جيل الألفية» - أولئك الذين سينضجون في نظام العولة - وذلك قبل أن يحدث تحول إلى الاتجاه العكسي قادر على الاستمرار. يقول هورماتس: «عندما يسألني الناس، 'كيف يتسنى بحق السماء إحداث تغيير سياسى فى روسيا؟' كنت أجيبهم دائماً بأن تلك عملية تستغرق تسعة أشهر ثم - بعد ذلك - واحداً وعشرين عاماً. وتعتبر روسيا فى وسط تلك العملية الآن».

وما يثير القلق هو ما يحدث فى غضون تلك الفترة، ونحن فى انتظار هذا الجيل الجديد. لقد أجريت، فيما سبق، مقارنة بين الشركات والدول، وهناك الكثير من التشابه فى هذه المقارنة. ولكن هناك طريقة واحدة لن تشابه فيها الدول والشركات على الإطلاق. فالشركات قد تزدهر وتخفق وتسقط وتختفى. أما الدول فقد تزدهر وتخفق وتسقط - ولكنها نادراً ما تختفى. إنها بدلاً من ذلك، تظل قائمة هناك دولاً ضعيفة. تخيل مثلاً أن تفلس شركة آى بى إم، ومع ذلك تظل فى السوق، بكل مندوبى مبيعاتها ومديرها بدون حصولهم على مرتباتهم، وتبيع أجزاء أجهزة الكمبيوتر فى السوق السوداء، وتحاول أن تغش زبائنها القدامى وتحاول إثبات استمرار وجودها فى هذه السوق بإلقاء العراقيل أمام كل ما كان يقوم به منافسوها القدامى.

وثمة سبب واحد لانزلاق حقبة العولة، فيما قبل عام 1914، إلى هوة الحرب العالمية الأولى وهو أن إمبراطورية النمسا والمجر، التى كانت أحد اللاعبين الأساسيين فى نظام توازن القوى الأوروبى فى تلك الفترة، عانت من ضعف طويل وبطئ فى قوتها اكتسب قوة دافعة فى الفترة ما بين عامى 1909 و 1914. فقد أدركت إمبراطورية النمسا والمجر أنها بسبيلها إلى الخروج من سباق القوى الكبرى اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً. وبدلاً من أن تعاني من ذلك الإذلال فى هدوء، تصرفت مثل الرجل المسلح الذى وجد نفسه وسط مقامرة للبوكر لا يستطيع الفوز فيها. فيقلب

منضدة اللعب ثم يأخذ فى إطلاق النار. وفى حالة إمبراطورية النمسا والمجر، فقد تحالفت مع ألمانيا للقضاء على صربيا فى حرب محلية، وهى تعلم أن ذلك قد يشعل حرباً عالمية مع روسيا.

عندما تتمرد الصرب وألبانيا والجزائر، فقد تختلط الأمور، غير أن ذلك لن يهدد النظام برمته. ولكن ما لا نعرف عنه شيئاً هو ما يحدث عندما تضعف دول كبيرة مثل روسيا أو اليابان أو الصين فى حقبة العولمة وتظل مع ذلك محتفظة بقوة عسكرية من النظام القديم. فهل يستطيع أولئك الذين يتعذر عليهم صنع شذرة الكمبيوتر الدقيقة أن يصنعوا المتاعب؟

إنها فقط مفرطة فى الاتصال

هناك طريقة أخرى يمكن فيها للعولمة أن تهدد العولمة وذلك عندما يصبح النظام ذاته مفرطاً فى الاتصال، ويربط العالم بعضه ببعض بإحكام شديد، إلى درجة أن الجماعات الصغيرة من الناس - سواء كانوا من المستثمرين أو من الرجال الغاضبين الذين اكتسبوا قوة عظيمة - تستطيع تهديد الصرح بأسره بتجاوزاتها. فإذا تحدثت إلى البنوك الاستثمارية فى وول ستريت اليوم فسوف يقولون لك إن الشيء الذى باغتهم تماماً فى انهيار السوق فى شهرى أغسطس وسبتمبر 1998، هو أن مدى ما وصل إليه النظام من اتصال كان أكبر من إدراكهم. فلم يكن هناك من نماذج الأخطار لديهم - التى كانت تقوم على أساس العلاقات المتبادلة القديمة بين الاستثمارات وأحداث معينة - ما تنبأ بمثل سلسلة ردود الأفعال التى هزأت فى عام 1998 بمفهوم التنوع فى الاستثمار برمته. ذلك أنه سرعان ما اكتشفت الشركات - التى ظنت أنها نوعت فى استثمار أموالها بأدوات مالية مختلفة، واستحقاقات أجل مختلفة، وعملات مختلفة، وفى أسواق مختلفة، وفى دول مختلفة - أن كل استثماراتها كانت جزءاً من سلسلة

كبيرة واحدة متشابكة لم يستطيعوا الفكاك منها عندما بدأ انهيار الأسواق. فقد كانت كل حلقة من حلقات هذه السلسلة تشد الأخرى إلى أسفل. وبفضل العولمة أصبحت هذه السلسلة تمتد أطول وأطول، وتضيق أكثر وأكثر كل يوم، والحقيقة التي تثير الفزع هو أننا ما زلنا لا ندرك تماماً معنى أن نكون على هذا النحو من الاتصال أو كيف نحمل أنفسنا عندما تضعف إحدى هذه الحلقات.

ولا ينطبق ذلك الاتصال المتبادل على الأسواق المالية وحدها. تأمل في جرثومة الكمبيوتر Y2K لهذه الألفية. فهذه المشكلة ترجع إلى الخمسينيات حينما كتبت للمرة الأولى برمجيات الكمبيوتر وكان لأجهزة الكمبيوتر طاقات محدودة على التخزين في الذاكرة بحيث لم يرغب المبرمجون في إهدارها بأشياء مثل التواريخ - وكان عام 2000 يبدو لهم بعيداً جداً. وحتى يتسنى توفير أماكن على بطاقات التخريم التي كانت تستخدم في برمجة الكمبيوتر في تلك الأيام، وضع للتواريخ مكان ستة أرقام فقط - اثنان لليوم واثنان للشهر واثنان، كما توقعت أنت، للسنة. لقد ظل هذا النوع من الممارسة جزءاً لا يتجزأ من البرمجيات على مدى سنوات إلى أن قارب القرن على الانتهاء، وأدركت الشركات أن تلك قد تصبح مشكلة. وهكذا فإننا عندما ننتقل من يوم 12/31/99 إلى يوم 01/01/2000 فإن الكثير من أجهزة الكمبيوتر لن تسجل ذلك على أنه 01/01/2000 بل على أنه 01/01/00 وسوف تعتقد أن عام 1900 جاء مرة أخرى من جديد. والنتيجة هي أن بعض أجهزة الكمبيوتر سوف يتجمد نشاطها، وبعضها سوف يقدم إجابات خاطئة، وبعضها الآخر سوف يصدر تعليمات خاطئة. وفي حين أن معظم أجهزة الكمبيوتر في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغنية المتقدمة ستعمل على نحو صحيح، فإن ما لسنا متأكدين منه تماماً هو ما سيحدث في محطات القوى وإمدادات المياه ونظم التحكم في حركة الطيران التي تدار جميعاً بالكمبيوتر في الدول الأقل تقدماً التي تتصل بها أمريكا وغيرها من الدول. فماذا سيحدث عندما

يحاول الاحتياطي الفيدرالى القيام بأعمال مع البنك المركزى فى باكستان؟ وماذا سيحدث لأجهزة الكمبيوتر فى طائرات إيروفلوت الروسية للركاب التى تغادر موسكو ليلة 31 ديسمبر 1999، وتهبط فى مطار جون فيتزجيرالد كينيدي صباح يوم الأول من يناير 2000؟ إنك قد لا تتمنى أن تكون بالقرب من مهبط الطائرات فى ذلك اليوم.

ومع ذلك فإن اجتياز أزمة الأول من يناير 2000، قد لا يعنى انتهاء مشكلات أجهزة الكمبيوتر لدينا. تأمل فقط هذه الحقيقة: عندما يحدث انفجار نووى بعيد فى الفضاء، فإنه يطلق شحنة كهربائية مغناطيسية هائلة. فإذا حاول أحد الإرهابيين، أو إحدى الدول المارقة، أن يفجر ولو تفجيراً نووياً صغيراً فوق سماء أمريكا فقد يؤدي إلى تجميد نشاط كل أجهزة الكمبيوتر فى البلاد ويجعلها غير قادرة على العمل بصورة تبدو معها جرثومة Y2K وكأنها يوم تقضيه على الشاطئ. وقد شرح تيم وينر تلك الظاهرة فى كتابه *Blank Check* عن أسرار برامج الحكومة الأمريكية، فقال: «إن انفجار رأس نووية على بعد 300 ميل فوق مدينة أوماها سوف يضرب الولايات المتحدة فى التو من الساحل إلى الساحل بموجة مد من الإلكترونات المشحونة. وسوف يحدث لكل نظام إلكترونى، وكل إرسال لاسلكى، وكل بنك يعمل بشبكة كمبيوتر فى البلاد ما يشبه ضربة صاعقة مضاعفة مليون مرة. وسوف يحدث ارتفاع هائل فى التيار الكهربائى يصل إلى 50 ألف فولت فى كل متر من الأسلاك التى تربط الأمة بأسرها. لقد اكتشفت هذه الظاهرة فى عام 1962، عندما أجرت الولايات المتحدة ثلاثة تفجيرات نووية فى أعالي المحيط الهادى. وعلى الرغم من أن هذه التجارب حدثت على بعد 800 ميل من هاواى فقد أظلمت الأضواء فى شوارع أوهايو وانطلقت أجهزة الإنذار ضد السرقة فى هونولولو».

وتظل آثار هذه النبضة الكهربائية المغناطيسية، على عكس مشكلات جرثومة Y2K، حسبما يقول وينر مشكلة «المعروف غير المعروف» - أى المشكلة المعروفة بوجودها ولكن غير المعروف للحلول لها.

إنها فقط مفردة فى اقتحام حياتك

حسبما أشرت من قبل يتمثل أحد الجوانب الإيجابية فى العولمة والقطيع الإلكتروني فى أنهما يشجعان على الشفافية فى المعاملات المالية. وما على الدول والشركات على السواء التى تريد الالتحام بالقطيع إلا أن تكشف للسوق عن أشياء كانت فى الماضى تستطيع إخفاءها. وكما أن الدول والشركات لا تجد مكاناً لتختبئ فيه فكذلك يتزايد عدم وجود مكان لكى يختبئ فيه الأفراد. إن كل اتصال تليفونى تجريه، وكل فاتورة تدفعها، وكل دواء تشتريه، وكل شريط فيديو تستأجره، وكل رحلة جوية تقوم بها، وكل آلة نقود تتعامل معها، كل ذلك يسجل هناك فى مكان ما فى جهاز كمبيوتر للقطيع الإلكتروني، وليست لديك أدنى فكرة عن الوقت الذى يبرزها فيه لكى يطارذك. لتكن لك علاقة عاطفية مع رئيس الولايات المتحدة وسوف تجدين أن المدعى الخاص قد يتعقب فى يوم ما كل مكالمة تليفونية أجريتها معه وكل ربطة عنق اشتريتها ودفعت ثمنها ببطاقة الائتمان. هل تشاهد موقع الصور العارية على الشبكة «الجنس الساخن»؟ حسناً، تذكر فقط: أنك عندما تشاهد الكثير من المواقع على الشبكة اليوم فإنها مصممة بحيث تترك وراءك أتوماتيكياً ما يعرف باسم «قطعة الحلوى a Kookie». إنها عبارة عن بصمة إصبع إلكترونية يمكن تتبع أثرها إلى أن تصل إلى جهاز الكمبيوتر عندك. والتجار الذين يستخدمون الخط المتصل بالشبكة يحبون قطع الحلوى هذه، لأنها تتيح لهم تعقب آثار من يشاهدون مواقعهم ثم يرسلون إليهم كل أنواع العروض فى عمليات تسويق مباشرة. وليست لديك أدنى فكرة عن أن بقايا هذه الحلوى التى تركتها وراءك سوف تظهر فى يوم من الأيام فى قاعدة بيانات قد يتوافر لأى إنسان حرية الوصول إليها.

هل تقول إن ذلك لا يقلقك؟ إذن تأمل ما يلى: فى عام 1998 شاهدت إعلاناً تليفزيونياً عن شىء يسمى «جارد دوج أو كلب الحراسة» - وهو عبارة عن برمجيات

توفر الأمان والتجفير لشبكة الإنترنت في جهاز الكمبيوتر المنزلي لديك وللموقع الخاص بك على الشبكة. يبين الإعلان أحد الأشخاص ينظر متلصصاً من مصراعى النافذة المغلقة ثم صوت يقول: «الإنترنت هي نافذتك على العالم»، ولكنها قد تكون أيضاً «نافذة تطل عليك». ولمنع حدوث ذلك، اشتر برمجيات «كلب الحراسة». «إنها تحميك من اعتلاء الشبكة لك». وبعد بضعة شهور، شاهدت خبيراً على شبكة إيه بى سى ABC الإخبارية يوضح تماماً السبب فى أنك قد ترغب فى «كلب الحراسة». فقد جاء فى الخبر ما يلى: أسفرت نتيجة استطلاع للرأى على المستوى القومى أن «81 فى المائة من الناس يعتقدون أن المعلومات الشخصية الخاصة بهم مثل معدلات الائتمان والتاريخ الطبى والسجلات المالية غير آمنة». وأضاف التقرير أن ولايات مثل تكساس قد بدأت بالفعل فى عرض سجلات الجرائم فى هذه الولايات على خط الاتصال المباشر بالشبكة. ويمكن البحث فى سجلات الجرائم بولاية تكساس بواقع 3.15 دولاراً لكل اسم تبحث عنه. وهناك شركة أجنبية، تسمى پابليك داتا PublicData ومقرها أنجويلا بجزر الهند الغربية البريطانية، تشتري السجلات العامة بالجملة وتضعها على خط الاتصال المباشر بالشبكة فى قاعدة بيانات يمكن البحث فيها بمبلغ ضئيل لا يتعدى 3 سنتات لكل حالة بحث. وتعرض شركة پابليك داتا قائمة من السجلات، بما فى ذلك سجلات الجرائم، والفهارس لسجلات بعض المحاكم المحلية، وقوائم السجلات الانتخابية، وسجلات رخص القيادة وغيرها. وفى عصر الإنترنت، عصر آلات تسجيل المدفوعات النقدية المتصلة التى تسجل مدفوعات بطاقات الائتمان، وعصر أجهزة مثل TEMPEST (تكنولوجيا رصد انبثاق النبض الكهرومغناطيسى العابر - Transient Electromagnetic Pulse Emanation Surveillance Technology) - وهى مجموعة من أجهزة الاستشعار الإلكترونية التى تستطيع تسجيل محتويات أى شاشة كمبيوتر، مخترقه جدران، تقع على بعد نصف ميل - وقال مراسل شبكة

إيه بى سى. «لقد حل حق الإنسان فى الفضول محل حق الإنسان فى أن يحتفظ لنفسه بأسراره» .

وأحياناً تخرج التكنولوجيا عن السيطرة. ففى ديسمبر عام 1998، ذكرت صحيفة *يوليس إيه توداي* أن جهاز الكمبيوتر الشائع الاستعمال المحمول الذى صمم لتخزين المواعيد والعناوين والمذكرات «يمكن إعادة برمجته بحيث يستطيع أن ينتزع أقفال السيارات عن طريق نسخ الشفرات من مفاتيح التحكم عن البعد، حسبما أكدت الشركة التى تقوم بتصنيعه. إن جهاز الكمبيوتر بالم Palm الذى يبلغ سعره 369 دولاراً يستطيع اعتراض إشارة الأشعة تحت الحمراء لقفل السيارة من مسافة تصل إلى 10 أقدام» .

فإذا كانت تجربة العولمة بالنسبة للناس هى أنها شىء يقتحم حياتهم وخصوصياتهم أكثر من أن تكسبهم القوة التى تجعل العالم فى متناول يدهم، وإذا شعروا أن الشبكة تعتلئهم أكثر من اعتلائهم هم للشبكة فإنهم سوف يقيمون فى نهاية الأمر أسواراً جديدة حولهم.

إنها فقط مفرطة فى ظلم أناس كثيرين

تحكى جوليا بريستون، مراسلة صحيفة *نيويورك تايمز* فى المكسيك فى أواخر التسعينيات، حكاية رائعة ترصد التوتر بين الفائزين والخاسرين من العولمة فى المكسيك. تتذكر بريستون أنه «كان ذلك فى عيد العمال» عام 1996، وكانت هناك مظاهرة ضخمة فى مدينة ميكسكو سيتى. كان ذلك فى أول عام بعد انتهاء برنامج التقشف ومن ثم فقد كانت تلك مسيرة كبرى على غير العادة، شارك فيها أعداد كبيرة من النقابات العمالية التى كانت مشاركة فى تحالف الحكومة والعمال والتى

تحدث الأوامر بحظر المظاهرات. كنت أسير وسط أعضاء نقابة اتحاد العاملين في الجامعة التي كان لها تاريخ طويل من النشاط اليسارى، وكانوا بصفة خاصة يثيرون ضجيجاً وسط المظاهرة. كانوا ينشدون (مويرا أورتييز) - الموت لأورتييز وزير المالية. كانت أصواتهم مرتفعة وعدائية. وفي وسط هذه المظاهرة رن جرس تليفونى المحمول الموجود فى حافظتى وكان على الطرف الآخر سكرتير وزير المالية أورتييز، يبلغنى بأن وزير المالية يريد التحدث إلىّ. قلت له إن شدة الضجيج تمنعنى من الحديث من المكان الذى أقف فيه فى وسط المظاهرة، ومن ثم فقد سرت بعيداً عن الزحام نحو إحدى البنايات حتى أحظى ببعض الهدوء. وحتى أعطى لنفسى أيضاً بعض الوقت للاستعداد قبل التحدث إلى أورتييز. وهكذا عندما أمسك بالهاتف قلت له: 'سيدى الوزير، لا بد أن أبلغك أن هناك عدداً كبيراً من الناس هنا لا يوافقون على سياساتك الاقتصادية' وسمعت ما يشبه الضحكة الخافتة وأدركت على الفور أنه غير مهتم. لقد طلبنى ليعلن ويحتفل بأول سند حكومى للمكسيك مدته ثلاثون عاماً. كانت تلك هى المرة الأولى، منذ انهيار العملة المكسيكية البيزو فى عام 1995، التى يطرحون فيها سندات طويلة الأجل فى وول ستريت، بدون أى مساندة أمريكية، وأنها حظيت باستقبال طيب. وهكذا فقد كان هو فى حالة نفسية رائعة - كان يحلق فى السماء - وكنت أنا أحدثه فى التليفون من وسط هذه المظاهرة التى كان المشاركون فيها يطالبون له بالموت».

قد ينجو أورتييز من مثل هذا اليوم - وقد تنجو العوامة من مثل هذا اليوم - طالما ظل هناك عدد كاف من الناس فى المكسيك يشعرون بأنهم يحققون من هذا النظام ما يكفى من المزايا لتحمل مساوئته. قد يخرجون أحياناً فى مظاهرات فى الشوارع للتنديد بسياسة أو لتقديم مطلب عمالى، ولكن هؤلاء العمال المكسيكيين لا يشاركون منظمة القائد ماركوس ورجال حرب العصابات فى منظمة زاباتستا فى رغبتهم فى إبعاد المكسيك عن الاتصال بهذا النظام. حتى الآن.

يرجع ذلك، إلى حد بعيد، إلى أن القطيع الإلكتروني وأسواق السوبر ماركت، كانت رغم إنزالها العقاب بدولة مثل المكسيك، سريعة في مكافأتها على تحسين أدائها - وذلك بمزيد من الشراء من المكسيك ومزيد من الاستثمار في المكسيك، حالما قامت بترتيب بيتها من الداخل. والنمو الذي نتج عن ذلك هو الذي جعل أشباه أورتييز في العالم لا يابهن بالمطالبة بموتهم بل يقولون للعمال، «ما عليكم سوى أن تظلوا إلى جانبي فترة أطول قليلاً وأعدكم بأن كل ذلك سوف يعود إلى سيرته الأولى».

ولكن ماذا سيحدث عندما يحدث انكماش اقتصادي في الولايات المتحدة وفي أوروبا الغربية في آن واحد، ويستمر الركود الاقتصادي في اليابان ويتعذر عليها دفع هذا الركود؟ قد يصاب القطيع الإلكتروني بالهزال، وبدلاً من أن يتمكن من مكافأة المكسيك أو البرازيل أو كوريا بشراء سنداتهم عندما يفعلون الصواب - عندما يطبقون الإصلاحات في اقتصاداتهم وعندما يرتدون قميص القيد الذهبي - فقد يتعذر عليه القيام بأى شيء على الإطلاق. وبدلاً من أن تتمكن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية من امتصاص كل صادرات الدول النامية، بحيث تبعث ماء الحياة فيها عن طريق الصادرات، فقد تستدرج هذه الدول المتقدمة إلى إقامة أسوار حمائية جديدة للحد من الواردات حتى تحافظ على أسواق العمل الآخذة في التقلص فيها. فهل سيتمكن النظام من الصمود حينئذ؟ لا نعرف، لأننا لم نشهد في العقد الأول من العولمة حقيقة هذا السيناريو. تقول صحيفة الإيكونوميست عن حق في هذا الصدد (19 ديسمبر 1998) إنه لن يكون لدينا «اختبار سليم» لقوة نظام العولمة وقدرتها على الصمود وعدم التراجع إلا عندما نرى كيف يكون رد فعل هذا النظام في مواجهة تدهور اقتصادي في أسواق السوبر ماركت والدول المحورية تلك.

إنها فقط مفرطة في خلع صفة

الإنسانية عن البشر

كنت أقود سيارتي ذات مرة على طريق الحزام الدائري حول واشنطن عندما سمعت نبأ في نشرة أنباء إذاعة WTOP شد انتباهي. ذكر هذا النبأ بكثير من التفاخر أنك عندما تتصل بشركة تليفزيونية معينة ترسل بطريق الكابلات في نيويورك، فإنها تعرض عليك الاختيار التالي: «إذا أردت التحدث إلى أحد البشر، اضغط رقم 1».

إنني أضغط دائماً رقم 1. وسوف أضغط دائماً رقم 1. في الواقع، إنني كلما تلقيت هذه الرسالة: «إذا لم يكن لديك خدمة التتس تون التليفونية Touch-Tone phone فلتكن على اتصال بالخط وسوف يساعدك المسئول عن التشغيل....» ودائماً أظل متصلاً بالخط في انتظار التحدث إلى المسئول عن التشغيل، رغم أن لدى خدمة التتس تون Touch-Tone. إن قدرتك دائماً على ضغط رقم 1 شيء جوهرى لنجاح العولمة، فقدرتك الدائمة على الاتصال بالخط مع المسئول عن التشغيل شيء جوهرى لنجاح العولمة. فعند نقطة معينة تكون بحاجة إلى الشعور بأن هذا النظام أنشئ للبشر وليس للآلات، وإلا فسوف يؤدي إلى شعور عميق بالاغتراب. ولكن ماذا سيحدث إذا لم يعد الضغط على رقم 1 أحد الاختيارات؟ ماذا سيحدث إذا أصبحت العولمة مفرطة في التمييط، مفرطة في خلع صفة الإنسانية عن البشر؟

زوج أختي، تيد سينشورى يعمل في اختراع الأجهزة الطبية، ولديه ورشته الخاصة في البدروم. وتيد ممن يقال عنهم أنهم ملح الأرض. ويصنع بيديه أجهزة معقدة ومتطورة دقيقة الصنع إلى حد مذهل. كنت أتحدث إليه ذات مرة في إحدى الأمسيات عن التقدم الذى يحدث في التجارة باستخدام الاتصال المباشر، عن طريق

الإترنت، وتكنولوجيا الأقمار الصناعية وغيرها، وظل يومىء برأسه برهة من الوقت ثم قال فى النهاية، «أوف، ولكن أين جودة الحياة فى كل ذلك؟»

ثم شرع هو وأختى جين فى سرد موضوع كان يسبب لهما ضيقاً بالفعل. قال تيد: «فى الصيف من كل عام نذهب من منزلنا فى فيلادلفيا إلى ساوث جيرسى لشراء بعض المنتجات المحلية هناك، ولا سيما طماطم ثور جيرسى. وهى نوع من الطماطم كبيرة الحجم المليئة بالعصير المفعم بالنكهة. فهناك شىء ما فى تربة ساوث جيرسى الرملية، فى الطريقة التى تحتفظ بها بالمياه، يناسب حقيقة زراعة الطماطم والذرة السكرية (الشامية)، ولهذا تشتري مطاعم كامبلز الطماطم التى تستخدمها فى الحساء الخاص بها من صغار المزارعين هناك. ولكن هناك مشكلة كبيرة بالنسبة لهذه الطماطم وهى أنها سريعة الفساد أثناء نقلها، ولذلك فليس هناك من يبيعها فى السوق العالمية. كما أنها تأتى على أشكال وأحجام مختلفة وبها تلك الشقوق القبيحة فى أعلاها. ولكن طعمها مذهل. وقد اعتدنا الخروج فى رحلة خاصة إلى أسواق المزارعين فى ساوث جيرسى لكى نشترى الطماطم بالرطل. ثم نأتى بها إلى المنزل ونضعها فى السلطة أو نطهيها لتصبح صلصة طماطم. ولدينا أصدقاء أكلوا الكثير منها مرة واحدة لدرجة التهاب شفاههم من الحمض الموجود بها. فأنت تنسى أن الطماطم من الثمار، ولكن طماطم ثور ساوث جيرسى كانت من الحلاوة بحيث يشبه مذاقها مذاق الفاكهة. حسناً، فى صيف عام 1997، عندما ذهبنا فى رحلتنا السنوية لشراء الطماطم، لاحظنا أنه يصعب العثور عليها. ثم فى صيف عام 1998، ذهبنا إلى أسواق المزارعين لشراء بعض منها ولكنها كانت قد اختفت. اختفت هكذا. وظهر بدلاً منها فى أسواق المزارعين نوع من الطماطم وكانت جميعها فى حجم واحد ولونها أحمر وردى ومذاقها شمعى. وفى أحد أسواق المزارعين تلك فتح أحدهم المبرد الخاص به لنا وبه صناديق كثيرة مرصوص بداخلها حبات هذا النوع من الطماطم بعناية. وقال لنا

إن هذا الصنف الجديد يمكن تخزينه لفترة أطول وشحنه إلى أماكن أبعد. كانت جميعها حبات متشابهة ولم يعد بها تلك التشققات. ثم قال، 'إن الزبائن لا يحبون التشققات'. إن منظرها قبيح».

انضمت أختى إلى الحديث عند هذه النقطة، وقالت: «والأسوأ، هو أنهم ما زالوا يطلقون على تلك الطماطم المصنوعة فى المعامل «ثور جيرسى». وبعبارة أخرى، إنهم تخلصوا من الطماطم ولكنهم احتفظوا باسم الماركة، لكى يستطيعوا بيعها فى أنحاء العالم على أنها طماطم ثور جيرسى، حتى وإن كانت ليس لها الشكل أو المذاق نفسه! لقد أصابنى الموضوع برمته بالاكتئاب العميق. لقد شعرت بأن شيئاً كان جزءاً حقيقياً من جودة حياتى قد ضاع إلى الأبد، وأنا ما زلت فى ريعان شبابى وعلى أن أظل بقية عمرى أتناول غذاء بلاستيكيًا».

فى نهاية حديثنا، قال لى زوج أختى، «إن أول شىء عن لى بعد عودتنا من الرحلة، بعد أن اكتشفنا أنهم لم يعودوا يبيعون الطماطم التى نجها، هو أن أذهب إلى الإنترنت وأبدأ فى البحث عن طماطم ثور جيرسى لكى أعرف إن كان هناك من يزرع حتى الآن تلك الطماطم الحقيقية. لا بد أن يكون هناك من يفعل ذلك».

وبالفعل كانت غريزة تيد على صواب. فإذا كانت هناك سوق لها، وما زالت بذورها موجودة، وهناك من يستخدم الإنترنت من المزارعين، وله موقع على الشبكة - www.tomatoes.Jerseybeefsteaks.com - ولديه حساب فى فيديرال إكسبريس، وبطاقة فيزا، فمن المؤكد أنه سوف يقيم سوقاً فعلية للمزارعين حيث يكون من اليسير التقدم بطلب لشراء طماطم ثور جيرسى الأصلية عن طريق جهاز الكمبيوتر الشخصى فى منزلك، وتقييدها على بطاقة فيزا عندك. بحيث تصل إليك عن طريق شركة فيدإكس فى اليوم التالى - وأنا أمل على الأقل أن يحدث ذلك.

وقد يتوقف مستقبل العولمة على ذلك!

ولسوف تكون الطريقة التي نتعلم بها كيف نحدث التوازن الصحيح بين ما هو كامن في العولمة من عوامل لإكساب القوة والإنسانية وما هو كامن فيها من عوامل انتزاع القوة والصفة الإنسانية هي التي تحدد، هل هي قابلة للرجوع عنها أم غير قابلة، وهل هي مرحلة عارضة أم ثورة جذرية في تطوير المجتمع البشرى.

فى يوليه 1998، نشرت صحيفة **نيويورك** رسماً كاريكاتورياً يظهر اثنين على شاكلة زبانية جهنم ذوى شعور طويلة ولحيات مشعثة، الأول يرتدى جمجمة وعظمتين متقاطعتين وتى - شيرت، والثانى يجلس على دراجته البخارية. وكان من الواضح أن كلاهما يسأل الآخر عما صادفه فى يومه هذا. يقول أحد زبانية جهنم فى النهاية للآخر: «كيف كان يومى؟ قضايا التقدم لها قصب السبق على قضايا التدهور».

وهذا هو الحال مع العولمة. فالعولمة دائماً فى كفتى الميزان، إما أن ترجح هذه الكفة أو تلك. ووظيفتنا كمواطنين فى العالم هى التأكد من أن أغلبية الناس يشعرون دائماً أن قضايا التقدم لها قصب السبق على قضايا التدهور. حينئذ فقط سوف يكتب للعولمة الاستمرار. وليس هناك من أمة تتحمل المسئولية ولديها الفرصة لضمان ذلك أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية.